ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية

د. فوزي محيريق (جامعة الوادي)

أولا- تقديم...

يتحقق الاستقرار الاقتصادي برسم وتطبيق سياسة اقتصادية واضحة المعالم، لها من الأدوات ما يكفل الوصول للمبتغى الاقتصادي.

وتعد أدوات السياستين النقدية والمالية، ركائز أساسية في السياسة الاقتصادية، تعتمد عليها الدولة لتصحيح أي اختلال في إحد الأسواق النقدية أو الإنتاجية؛ ومن ثمّ تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وخاصة على المستوى الاقتصادي الكلي الداخلي.

إن الدور المهم للسياستين المالية والنقدية، ركّزت عليه كل النظريات الاقتصادية بين مدعم لسياسة نقدية وأخرى مالية أو الدعوى لتطبيقهما والتنسيق بينهما جنبا إلى جنب؛ وذلك لما تمتلكانه، أي السياستين، من أدوات نقدية ومالية تستخدم لتصحيح أي اختلال يمكن أن يطرأ على التوازن الاقتصادي العام؛ ويظهر دور السياستين المالية والنقدية من خلال التحكم في معدلات التضخم والحد من البطالة؛ أو بصفة إيجابية توفير السلع والخدمات للمجتمع بأسعار تتناسب مع دخولهم النقدية "الاسمية"، وتوفير مناصب عمل لائقة كل حسب مستواه وتكوينه، مع ما تحققه السياستين المالية والنقدية من عدالة في توزيع الدخل والثروة. بالإضافة لجملة الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية من وراء تحقيق التوازن.

ثانيا- كنه السياسة الاقتصادية:

وهي السياسة التي تتبعها الدولة في النطاق الاقتصادي المتعلقة بالإنتاج والتبادل الداخلي والخارجي، واستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال، وتعد الاختيارات السياسية والاقتصادية مترابطة فيما بينها ترابطا عضويا، وتتأثر توجهات السياسة الاقتصادية بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة. حيث تنطلق لتصحيح الاختلالات الاقتصادية من منظور رؤى النظام الاقتصادي المتبع؛ وتنطوي السياسة الاقتصادية على:

1. الأهداف.
2. مدة تطبيق السياسة الاقتصادية.
3. الوسائل الاقتصادية المستعملة[1].

وتعرف السياسة الاقتصادية أيضا بأنها: وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته؛ وتشمل السياسات الاقتصادية، عددا من السياسات الأخرى، لكل منها درجة من الأهمية تختلف عن الأخريات، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسئولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية.[2]

---

[1] - محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1985م)، ص 239، 240.

[2] - أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، (دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض: 1989م)، ص 93.

ثالثا- الأهداف المرجوة من وراء السياسة الاقتصادية:

الأهداف بصفة عامة هي المبتغى والمرجو الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية وحتى السياسية للدولة ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط الآتية:

1. **المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي** "GDP"[1]: من المؤكد أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي يكمن في تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها جمهور المستهلكين، فلا يوجد أهم من توفير المأكل والمسكن والتعليم وكذا الصحة والخدمات العامة.

وبناء على ذلك فإن أفضل قياس وأشمله لمجمل إنتاج أي اقتصاد، هو معرفة إجمالي الناتج المحلي "GDP" له، فهو المعيار الصحيح والمناسب للقيمة النهائية في السوق لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال عام معين.

ويعتبر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[2] المقياس الأكثر وضوحا للإنتاج، فهو بمثابة الرقيب الساهر على نبض الاقتصاد.

وترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مستوا عالٍ من الأداء وزيادة سريعة في الإنتاج.[3]

2. **تحقيق نسبة توظيف مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة:** تعتبر معدلات التوظيف والبطالة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها التصاقا بمشاعر الأفراد، فالناس يتوقون إلى وظيفة مرتفعة الأجر، دون الحاجة إلى الانتظار طويلا في طابور البإحثين عن العمل؛ كما يطمحون إلى الوظائف ذات التأمين الجيد والمزايا المرجوة منه.

تلك هي أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي التي تحقق مستوى التوظيف العالي، يقابلها مستوا منخفض من البطالة؛ وتمثل معدّلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد المتعطلين ولا يبحثون عن عمل.

وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة.

3. **استقرار المستوى العام للأسعار:** من أهم أهداف السياسة الاقتصادية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، ويعد دليل أسعار المستهلك "CPI"[4] (ويسمى أيضا بالرقم البياني للأسعار عند الاستهلاك) المعيار الأكثر شيوعا لقياس السعر؛ حيث يقيس سلة السلع المتنوعة ــ من مأكل وملبس ومسكن ورعاية طبية ــ التي يشتريها المستهلك.

---

[1] - *Gross Domestic Product.*

[2] - يحسب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن طريق حساب مدى ثبات الأسعار أو تغيرها من سنة لأخرى.

[3] - ساموبلسن والنورد هاوس، علم الاقتصاد، (مكتبة لبنان ناشرون، لبنان: 2006م)، ص 432.

[4] - *Consumer Price Index.*

ويدل معدل التضخم[1] على مقدار النمو أو التدهور في مستوى الأسعار من عام لآخر؛ فعندما ترتفع معدلات التضخم إلى قيم عالية جدا يعاني الاقتصاد من حالة في الأسعار تسمى بالتضخم الجامح[2].

وعلى النقيض من ذلك، فعندما تتدهور الأسعار يشهد الاقتصاد حالة من الانكماش[3]؛ وهو المعدل السلبي للتضخم؛ ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استقرار الأسعار، لأن معدلات التضخم العالية تثقل كاهل الاقتصاد بالعديد من التكاليف، بعضها واضح ومباشر والبعض الآخر مستتر.

ففي ظل المعدلات العالية من التضخم تصبح الضرائب عنصرًا شديد التغير، وتتآكل القيم الحقيقية لأجور أصحاب المعاشات من كبار السن؛ حينها يلجأ الأفراد إلى استهلاك مواردهم الحقيقية خشية استنفاد ما لديهم من عملات هابطة. لذا تتطلع معظم الدول إلى البحث عن عصًا سحرية تمكنهم من التحكم في استقرار الأسعار لتضمن نجاعة السياسة الاقتصادية في شقها النقدي، ومن ثم الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.[4]

4. **الأهداف الاجتماعية**: إلى جانب الأهداف الثلاث سالفة الذكر فإن للسياسة الاقتصادية أهدافا أخرى تتدرج ضمن الأهداف الأساسية لأدوات السياسة الاقتصادية؛ فأهداف السياستين المالية والنقدية وكذا السياسة التجارية تصب في مجملها لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للبلاد.

وللسياسة الاقتصادية أهداف أخرى غير اقتصادية بحتة، متعلقة أساسا بالشق الاجتماعي؛ حيث أن الدولة تعمل على إحلال الاستقرار والتماسك الاجتماعي من خلال الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالسعي لتوفير ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات وخاصة الأساسية، ومنها توفير مناصب عمل لائقة تمكنه من أدنى حدود العيش الكريم في ظل توزيع عادل للثروات، وتناسق في شبكة الأجور.

وتعمل الدولة على إنشاء البنى التحتية للأفراد والمشروعات على حد السواء؛ بالإضافة إلى خدمات الصحة والتعليم؛ وينعكس استقرار الشق الاجتماعي على الأداء الاقتصادي في البلاد، وهو صمام أمان يعطي للدولة الهامش الأكبر لتفعيل أدوات السياسة الاقتصادية وتطبيقها، حينما يكون أفراد المجتمع ممكنين من العيش الكريم وعلى وعي تام بالتوجهات الاقتصادية لبلدانهم؛ ومن ثم التناغم الإيجابي بين توجهات الدولة اقتصاديا وقبول الأفراد لها والحرص على إنجاحها بكل ثقة في الخطة الاقتصادية التي رسمتها الدولة.

5. **الأهداف السياسية**: قد تُجبَر السياسة الاقتصادية على تعطيل أدواتها الاقتصادية أو إجراء تحوير أو تبديل في شروط تطبيقها لصالح مصالح تتعلق بسيادة الدولة

---

[1] - *Inflation Rate.*
[2] - *Hyperinflation.*
[3] - *Deflation.*
[4] - ينظر: نفس المرجع السابق، ص، 434، 435.

وأمنها؛ وعادة ما تكون الضغوطات الأجنبية من دول أو تكتلات اقتصادية تهدف إلى تحقيق مصالحها دون النظر للطرف الآخر.

وتعتبر السياسة التجارية المرتبطة بالعالم الخارجي الواجهة الأشد حساسية وتأثرًا بالتقلبات الإقليمية والدولية، وما ينتج عن ذلك من تعديل أو زيادة أو إلغاء في الرسوم والتعريفات الجمركية، وكذا التعديل أو التعجيل في إبرام الاتفاقيات والعقود...إلخ.

أما عن السياسة الداخلية فالأصل فيها أن تتماشى مع مسارات السياسة الاقتصادية، بل يجب أن تكون رافدا لها؛ وهذا حتى يتسنى للدولة أن تقطع الطريق أمام أصحاب المصالح والنفوذ والمال العكر لتكون السياسة الاقتصادية دافعًا ذاتيًا مبنيٌ على ثوابت وتوجهات الدولة نحو النمو والازدهار الاقتصاديين.

رابعا - أدوات السياسة الاقتصادية:

تتكون السياسة الاقتصادية من مجموعة من السياسات الاقتصادية لكل منها جملة من الأدوات والأجراءات تتخذها لتحقيق أهدافها ضمن خطة السياسة الاقتصادية للدولة.

ولم أجد اتفاقا واضحا في ضبط أجزاء أو عناصر أو مكونات السياسة الاقتصادية، وهذا في بعض المكونات التي يضيفها بإحث حينا ويسقطها غيره حينًا آخرًا؛ إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على السياسات الثلاث ممثلة في:

- السياسة المالية.
- السياسة النقدية.
- السياسة التجارية.

وعن ما أضيف للسياسات الثلاث، على سبيل التدليل لا الحصر، ما يلي:

- تشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات أهمها: السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويضيف سياسة الدين العام وسياسة التدخل المباشر في الأسواق.[1]
- ونجد أيضا من قسّم السياسة الاقتصادية إلى مجموعتين من الأدوات: أدوات أو وسائل معرفية، وأدوات للتدخل؛ أما الأدوات المعرفية فهي التي تسمح بإعداد واتّخاذ القرارات الاقتصادية ومن هذه الأدوات المحاسبة الوطنية والجهاز الإحصائي. أمّا المجموعة الثانية من الأدوات "أدوات التدخل" فتضم سياسة الميزانية والضرائب (السياسة المالية)، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، سياسة إصلاح الموارد، سياسة الصرف.[2]
- أدوات السياسة الاقتصادية هي:" السياسة النقدية والسياسة المالية ونشاط الأعمال العام والتدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص، وكذا السياسة التجارية التي تهتم بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي.

---

[1] - أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، (دار اللواء، الرياض: 1989م)، ص 93.

[2] *-Michel Bialès, Remi Leurion, Jean-Louis Rivaud, L`Essentiel sur L`Economie, (4éme Edition, BERTI Edition, Alger: 2007), P 363.*

- وللسياسة الاقتصادية معنى واسعا يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية...[1]
- تتلخص الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في: السياسة المالية والسياسة النقدية ويضاف إلى هاتين السياستين مجموعتان من السياسات الناشئة عن الترابط بين اقتصاديات الدول؛ فالمجموعة الأولى هي السياسة التجارية والمجموعة أو السياسة الثانية هي الإدارة المالية الدولية.[2]

مما سبق يتضح أن السياسات الثلاث: السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية، هي السياسات الأساسية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية ولكل سياسة أدوات محددة تعتمد عليها؛ والواضح هنا أن السياسة النقدية والسياسة المالية مرتبطتان بالاقتصاد الكلي داخليا، أي أنهما تسهران على متابعة التغيرات الاقتصادية على المستوى الداخلي، وتؤثر كل من إجراءات السياستين المالية والنقدية على الاقتصاد الوطني مباشرة وبشكل فعال. خاصة ما تعلق منها بتسيير الكتلة النقدية أو ضبط وتحديد نفقات وإيرادات الدولة.

أما السياسة التجارية فهي مرتبطة أساسا في جل أجزائها بتنظيم وضبط التعامل الخارجي على مستوى التجارة الخارجية من خلال رصد وتتبع حركة ميزان المدفوعات وموازينه المختلفة.

وما أضيف للسياسات الاقتصادية فمنها ما هو وسائل مساعدة ومكملة كالجهاز الإحصائي، ومنها ما ينحصر في إجراءات محدودة تقوم بها السلطات لتنظيم قطاع أو سوق، ولا ترقى هذه الأجراءات لأن تكون سياسة في حد ذاتها، فمثلا عملية تسقيف الأسعار لا تعتبر سياسة بل إجراء؛ فإذا أرادت السلطات في البلاد التحكم في أسعار سلعة ما ومنع سعرها من الانفلات نحو بؤر التضخم، أو بشكل عام توسعة سوق أو تحجيمه أو تشجيع قطاع إنتاجي صناعي أو فلاحي... فإن السلطة تلجأ إلى البنك المركزي لتطلب منه التوجه بالتمويل نحو القطاعات المستهدفة وهو ما يجعل هذه الأجراءات تندرج ضمن السياسة النقدية.

وعن سياسة الدين العام، فهي تتعلق باستدانة مصالح الحكومة ممثلة في خزينة الدولة من طرف البنك المركزي والقطاع البنكي ككل، وهذا لتغطية نفقاتها بسبب انحسار الموارد المالية أو تأخرها وهو ما يندرج ضمنا تحت السياسة المالية وكذا السياسة النقدية.

وعن سياسة الإدارة المالية والدولية فهي تُعنى بموقع الدولة في الأسواق المالية العالمية ووضعية استثماراتها المالية، ومدى التحكم من خلال هذه العمليات المالية الخارجية في ضبط والحفاظ على أسعار صرف العملة الوطنية بما يتناسب ووضعية الاقتصاد.

وإن كانت الأجراءات المتعلقة بالمالية الدولية قد شهدت توسّعا بسبب زيادة العلاقات الدولية وتشعبها، إلا أنه وما دام ذلك يتعلق بالتعامل مع الخارج يجعل من هذه الأجراءات تدخل ضمن السياسة التجارية.

---

[1] - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990- 2004، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2005م ، ص 45، 46.

[2] - ساموبلسن و نوردهاوس، مرجع سابق، ص 438، 439.

وبصفة عامة يمكن تقسيم السياسة الاقتصادية إلى السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية؛ وللسياستين المالية والنقدية الدور الكبير والأثر البالغ في مسار الاقتصاد الكلي مقارنة بالسياسة التجارية. لا سيما أن المدارس الاقتصادية بَدْءاً بالكلاسيكية وصولا إلى النيوكلاسيك ركزوا على مفهوم الأداة الكلية النقدية ممثلة في السياسة النقدية حينما دافع عنها الكمّيون وأعادها أنصارهم بقيادة فريدمان، ومنهم من ركز على دور السياسة المالية حين نادى بها كينز من جهة أخرى.

خامسا- خطوات إعداد السياسة الاقتصادية:

حينما تتضح أهداف الاقتصاد الكلي وتصبح مميزة، ويتعلق الأمر ما إذا كان النظام الاقتصادي قادرا على تحقيق هذه الأهداف أم لا؛ فإذا لم يكن ذلك، فيجب تشكيل السياسات الاقتصادية القادرة على تفضيل النتائج المرجوة، ويكون بين أيدي المسئولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، سياسة الصرف والسياسة التجارية وكذا السياسة المالية، يكون من المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار لسياسة معطاة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها، لغرض الوصول إلى أهداف متعددة.

وهناك خطوات عديدة يجب إتباعها لإعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية نذكر منها: [1]

1. **تحديد الهدف**: عند وضع السياسة الاقتصادية لا بد من تحديد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه؛ ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية؛ وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الإحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

   فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم مثلا؛ فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامل مختلفة، وإذا ما تم ذلك، يمكن تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة التضخم.
2. **تحديد السياسة البديلة**: من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، مثالا على ذلك يمكن عادة محاربة التضخم بإحدى الأساليب الآتية:
   - تقليص الإنفاق الحكومي.
   - تجميد الرواتب والأجور.
   - إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
   - مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.
3. **تحليل دقيق لكل السياسات البديلة**: يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة، وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق ــ عن التضخم ــ يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ما يحدث في الاقتصاد، عندما تزداد

[1]- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع:2004م)، ص ص 16-19.

الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار؛ وبذلك يختار بين الحلول المقترحة ويتبنى الحل الذي يراه مناسبا.

4. **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي**: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات، يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي ومدى نجاعتها، حتى نتمكن من تقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعد على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

سادسا- تعزيز دور السياسة المالية والنقدية في السياسة الاقتصادية:

إن المشاكل التي تعرقل سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ترجع أساسا إلى كيفية استخدام السياسة النقدية والمالية وهما بدورهما يؤثران في السياسة الاقتصادية، حيث أن عدم التطبيق الجيد والمحكم لأدوات السياستين المالية والنقدية تؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية الداخلية وحتى الخارجية على المستوى الاقتصادي الكلي؛ ومن هذه الاختلالات ما يلي[1]:

1. التضخم الجامح الذي يمر به اقتصاد الدول النامية ومعظم الاقتصاديات العالمية.
2. عجز وسائل التمويل على ملاحقة متطلبات التنمية.
3. عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة متطلبات السواد الأعظم من الشعب من السلع الأساسية.
4. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
5. تزايد الطلب على الاستهلاك العام والخاص (بدون زيادة في الاستثمار والإنتاج).
6. انخفاض معدلات الادخار والاستثمار عن الحد اللازم للإسراع بالتنمية.
7. التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة.
8. عجز النظام الضريبي عن تحقيق أهدافه.
9. تزايد عبء الدين الخارجي وتزايد حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وسأركز على تحليل أدوات كل من السياستين المالية والنقدية، دون التجارية على اعتبارهما تؤثران مباشرة في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الداخلية، فتطبيق أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية من شأنه أن يصحح مباشرة عدم التوازن في سوقي الإنتاج والخدمات أو النقود.

سابعا- الأهداف النقدية للسياسة الاقتصادية عبر السياسة النقدية.

1. **ماهية السياسة النقدية**: السياسة النقدية هي كل ما يتعلق بتسيير الكتلة النقدية في الاقتصاد لخدمة أهداف نقدية تخدم النمو والتوازن الاقتصاديين، ويضطلع البنك المركزي بمسؤولية السياسة النقدية رسما وتنفيذا، مع إشراك المؤسسات المالية

[1] - أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 2009م)، ص09، 10.

والنقدية في استخدام وفعالية أدوات السياسة النقدية؛ كالمصارف التجارية وبورصة الأوراق المالية.

ولقد تشابهت التعريفات حول كنه السياسة النقدية مع تسجيل بعض الفروقات في أهميتها بين أصحاب الفكر النقدي الكلاسيكي والحديث وبين الفكر الكينزي، الذي ركّز على السياسة المالية دون النقدية. ومن هذه التعريفات للسياسة النقدية نجد:

أ. السياسة النقدية هي مجموعة الأجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية (البنك المركزي) بخصوص الجوانب النقدية وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية.[1]

ب. ويعرفها (Kent)بأنها : "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة".[2]

ج. أما الاقتصادي (G-Lbash) فيعرف السياسة النقدية على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".[3]

د. كما عرفها الاقتصادي (Shaw): "بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه".[4]

و من خلال التعريفات المطروحة سابقا يمكن الاستخلاص إلى أن:

السياسة النقدية: هي عبارة عن مجموع الأجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية في البلاد وتكون غالبا ممثلة في البنك المركزي للتأثير على الكتلة النقدية في الاقتصاد بما يتماشى ومتطلباته التمويلية اللازمة، كما تسعى السياسة النقدية لتحقيق غايات معينة كمحاربة التضخم واستقرار سعر صرف العملة الوطنية ...إلخ.

2. **أهداف السياسة النقدية**:

تصب أهداف السياسة النقدية في مجرى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وقد يبدو عند ذكر أهداف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية أن هناك إعادة أو تداخل فيها؛ وبيان ذلك يكمن في أن بعض الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية تلتقي عندها الأهداف النهائية لكل أداة اقتصادية، بل تجتمع كل أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق هدف أو تصحيح اختلال.

---

[1] - فليح حسن خلف، النقود والبنوك،(جدار الكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتاب الحديث، إربد: 2006م)، ص 308.

[2] - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر:2007م)، ص 86.

[3] - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة:2005م)، ص 98.

[4] - كرم حداد، ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، (دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن:2005م)، ص183.

وهذا لا يمنع من توضيح الأهداف الخاصة لكل أداة، فهناك مثلا أداة نقدية بحتة تنفرد بها السياسة النقدية دون غيرها.

وتنقسم أهداف السياسة النقدية إلى: " أهداف أولية وأخرى وسيطة[1] يؤدي كلاهما إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية"[2].

أما الأهداف النهائية ــ وهو ما سأتناوله بشيء من التحليل ــ فتنقسم إلى أهداف داخلية وهي كل ما تعلق بتصحيح الاختلالات الداخلية من عدم استقرار في الأسعار وبطالة وغيرهما.

أما الشق الثاني للأهداف النهائية فيتمثل في: الأهداف الخارجية للسياسة النقدية المتمثلة في :"المحافظة على القيمة الخارجية للنقد"[3]، وكذا إحقاق التوازن في ميزان المدفوعات حال عجزه. ويمكن حصر أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

أ. إحكام الرقابة على التضخم النقدي من خلال التحكم في عرض النقود:

إن إحكام الرقابة على التضخم تعني تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، حيث أن عدم الاستقرار في الأسعار يعرّض البنيان الاقتصادي لهزّات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد؛ فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، ويخلف أضرارا وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يُظهر أن هناك علاقة وطيدة بين النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقدويين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيرا إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا هو الآخر، ولهذا يعتقد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة.[4]

ولقد أصبح هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار إحد أهم أهداف السياسة النقدية وليس هذا بغريب، إذ أن التضخم يخلق حالة من عدم التأكد، الأمر الذي يعوق عملية النمو الاقتصادي بوجه عام، فالارتفاع المستمر للأسعار يزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرار من قبل المستهلكين والوحدات الإنتاجية والحكومية.

---

[1] - الأهداف الأولية هي حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعة تسمى بمجمعات الاحتياطات النقدية، وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة وغيرها؛ ومجموعة ثانية من الأهداف تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي هذه المجموعة على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية.

أما الأهداف الوسيطة: وهي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية، ومن هذه المتغيرات معدل الفائدة كهدف وسيط، وأيضا معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى، وكذا معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة بمعدلات نمو الاقتصاد الحقيقي.

- للاستزادة أكثر ينظر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ص 124-133.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 124.

[3] - فوزي عطوي، النقود والنظم النقدية في الاقتصاد السياسي، (دار الفكر العربي، بيروت: 1989م)، ص 289.

[4] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص 134-137.

وفي هذا الصدد أوضحت كثير من الدراسات الاقتصادية التطبيقية أن التضخم يحول دون تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، فيرى كثير من الاقتصاديين أن التضخم الجامح الذي عانت منه دول مثل: البرازيل والأرجنتين وروسيا في السنوات الأخيرة كان إحد المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي في هذه الدول.

وعلاوة على ما سبق فإن التضخم يزيد من صعوبة التخطيط المستقبلي، سواء على مستوى الأفراد أو مستوى المشروعات، ففي ظل بيئة تضخمية يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من المشروعات المستقبلية الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالإرباك وعدم الاستقرار.

وقد يسبب التضخم أيضا بعض التوترات الاجتماعية، فقد ينشأ تنافس محموم بين الفئات المختلفة في المجتمع نتيجة سعي كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار[1].

ب- زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة:

بتنشيط الطلب والاستثمار كنتيجة لزيادة القوة الشرائية المرتكزة على الاتجاه التوسعي للسياسة النقدية، كما أنه يمكن أن تتبع السياسة النقدية اتجاها انكماشيا يُفضي إلى تخفيض القوة الشرائية مما يحد من التوسع في العملية الإنتاجية.[2]

ج. محاولة الوصول إلى مستوى العمالة:

حيث تسعى السياسة النقدية بواسطة أدواتها المختلفة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات أو توسيعها وخاصة المشروعات الكبرى منها، وهذا حتى تمتص جزء من البطالة كهدف أولي، ثم محاولة الاقتراب من تحقيق العمالة الكاملة (التوظيف الكامل)، والمحافظة على ذلك المستوى.

وما تواجهه السلطة النقدية من تحديات حيال تمويل المشروعات، هو مدى ما تحققه هذه المشروعات من قيمة مضافة في الناتج الوطني الداخلي، حتى تكون قيم التمويل الموجه للمشروعات الجديدة، يقابله إنتاج حقيقي؛ وذلك حتى تضمن السلطة النقدية عدم تعميق نسب التضخم الذي ينعكس على قيمة العملة وعلى أسعار السلع والخدمات.

د. زيادة الدخل الوطني الحقيقي عن طريق كفالة النمو الاقتصادي:

إن تحقيق معدل عال من النمو[3] الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد[4]، نحو تنسيق بين توافر وتحسين الموارد الطبيعية والقوى العاملة

---

[1] - محمود يونس، وعبد المنعم مبارك، وكمال أميني الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، (الدار الجامعية، الإسكندرية: 2004م)، ص322،321.

[2] - فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 289.

[3] - النمو يعني معدل تغيير الناتج الكلي الحقيقي. والنمو يكون وفق مؤشر كمي.

[4] - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر:2007م)، ص 91.

الكفاءة، وكذا توافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، بالإضافة إلى سياسة مالية ملائمة غير معارضة ومكملة لدور السياسة النقدية.[1]

وتسعى الإدارة الاقتصادية دائما إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مستخدمة في ذلك السياسات الاقتصادية المختلفة متضمنة السياسة النقدية، وقد تستهدف السياسة الاقتصادية تشجيع النمو الاقتصادي على نحو مباشر من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار أو تشجيع الأفراد على الادخار بغرض توفير المزيد من الموارد النقدية للشركات الراغبة في الاستثمار ويعد هذا هو الهدف الرئيسي لما يعرف بـ: سياسات جانب العرض، وهي تلك السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم مزايا ضريبية للشركات لتشجيعها على الاستثمار في الآلات والمعدات وكذلك تقديم مزايا ضريبية للأفراد لتشجيعهم على المزيد من الادخار.[2]

هـ. المحافظة على قيمة صرف العملة الوطنية:

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى.[3]

و. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه:"سجل منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة"[4].

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام السياسة المالية يعمل على تحقيق التوازن الداخلي، بينما تعمل السياسة النقدية في تصحيح الاختلال الخارجي[5].

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه: "بيان يسجل الحقوق الدولية للدولة، والديون الدولية التي عليها،خلال مدة معينة تكون في العادة سنة وإحدة"[6].

ويمكن من خلاله التنبؤ على درجة التقدم الاقتصادي القومي، وتحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للاقتصاد الخارجي.

"وفي الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لمعالجته باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات أو تقييد الواردات"[7].

وتهدف السياسة النقدية إلى إحداث التوازن في الموازين المختلفة لميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف الخارجي لصالح الاقتصاد الوطني.

---

[1] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 139 .
[2] - محمود يونس، وعبد المنعم مبارك، وكمال أميني الوصال، مرجع سابق، ص321،320..
[3] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 128،127.
[4] - دومينيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، (ط 4، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة:1998م)، ص 123.
[5] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص141 .
[6] - عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان: 2003م)، ص 159 .
[7] - جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص94 .

وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي وما تمر به من ظروف وما تتطلبه من إحتياجات.

وقد تتناقض وتتعارض هذه الأهداف؛ فعلى الحكومة بالتعاون مع سلطاتها النقدية أن تضع أولويات تحقيق هذه الأهداف، فالسياسة النقدية تُعني بتغيير حجم النقود المتبادلة بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق أهداف معينة.[1]

ثامنا- السياسة المالية وأهدافها المشتقة من السياسة الاقتصادية.

للسياسة المالية تعريفات عدة تتشابه فيما بينها، كون أن السياسة المالية تتعلق أساسا بإدارة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة وكيف تقوم بإنفاقها، وهذا هو محور عمل السياسة المالية؛ وتعتمد السلطة المالية على التحكم في الموازنة بين نفقات الدولة وإيراداتها بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد، المبنية على الخطة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، إذ يجب أن يراعى تحقيق تكامل الأهداف الاقتصادية المتقاطعة للسياسة الاقتصادية وهذا بين أداة اقتصادية وأخرى، ويمكن حصر التعريفات الآتية للسياسة المالية كما سيأتي بيانه.

1- بعض التعريفات للسياسة المالية:

- تعرف السياسة المالية بالغرض منها وهي أنها تسعى لـ:" تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية العامة".[2]
- السياسة المالية هي: "تلك الأجراءات التي تمكّن الحكومة من تغيير معدلات الضرائب وحجم الإنفاق الحكومي للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالخروج من حالتي الركود أو التضخم"[3].
- السياسة المالية هي:"مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والأجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".[4]
- يقصد بالسياسة المالية كونها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحديد الكيفية التي تستخدم لها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي؛ بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[5]
- السياسة المالية هي : "مجموعة القواعد والأجراءات التي تتخذها الحكومة وتؤدي إلى تغيير حجم الضرائب التي تحصلها من الدخول المحققة؛ وتؤدي أيضا إلى تغيير

---

[1] - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (ط2، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية: 2006م)، ص161.

[2] - إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، (المكتب العربي الحديث، الإسكندرية:؟)، ص214.

[3] - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، (دار الفكر، الجزائر:1993م)، ص 174.

[4] - محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، (دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن:2006م)، ص118.

[5] - حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، (دار وائل للنشر، ؟، 2006م)، ص 174.

حجم الإنفاق الحكومي، بهدف المحافظة على الإنتاج الكلي قريبا من مستوى العمالة الكاملة في الاقتصاد، والإبقاء أيضا على المستوى العام للأسعار ثابتا"[1].

- السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات.[2]

ويعد علم المالية العامة رافدا للسياسة المالية، حيث تعرّف المالية العامة بأنّها: "ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العامة، وهو ذلك النشاط الذي تبذله الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لإنفاقها، من أجل الوصول إلى إشباع الحاجات العامة"[3].

إذن فالمالية هي طريقة أو آليات أو تقنيات ضبط الموارد والنفقات والميزانية، بينما السياسة المالية هي تقدير لحجم الإيرادات والنفقات وكيفية إنفاقها في الأوجه المناسبة التي تحقق نجاح الوصول للأهداف الاقتصادية المتوخاة من خلال الخطة الاقتصادية العامة لدولة. ولذلك وصفنا المالية العامة كعلم تتبعه الحكومات بأنها رافد أساسي للسياسة المالية.

ونخلص من هذه التعريفات إلى أن السياسة المالية هي:

تلك الأجراءات التي تبحث في شقي الإيرادات والنفقات المالية للدولة، لتسييرها بأكثر كفاءة، فتتحكم الحكومة في تغيير إيراداتها وحجم إنفاقها، بما يتماشى وتحقيق أهداف السياسة المالية تحت الخطة الاقتصادية العامة، ليتحقق الاستقرار الاقتصادي.

2. أهداف السياسة المالية.

أ. التوازن المالي:

ويقصد به استخدام موارد الدولة على إحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة و الغزارة، و يلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية الاقتصادية وما إلى ذلك؛ وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.[4]

ب. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف. وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى

---

[1] - أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي، مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002م)، ص 47.

[2] - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، (دار النهضة العربية، بيروت:1972م)، ص 21.

[3] - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، (ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الجزائر: 1999م)، ص 04.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، (الدار الجامعية، الإسكندرية: 2000م)، ص 426.

المرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها.[1]

ج. التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أن يتعين على الحكومات أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات في القطاع الخاص أقدر على الإنتاج من المشروعات في القطاع العام كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك. فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي، عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أي أن هذا التوازن يتحقق عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومات يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على إحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.[2]

د. محاولة تحقيق التوظف الكامل:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة، وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، فإن كان الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة البطالة، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، أو تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان، مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.[3]

هـ - التوازن الاجتماعي:

وهو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية؛ وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل

---

[1] - محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 182، 183.
[2] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق، ص 427.
[3] - محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، (الدار الجامعية، الإسكندرية: 2004م)، ص 184،183.

عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد، توزيعا أقرب إلى العدالة و المساواة. ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.[1]

و - التوازن العام:

أي التوازن بين مجموع الاتفاق الكلي الوطني الموجه للأفراد (الاستهلاك الفردي)، وكذا الإنفاق الموجه للاستثمار والإنفاق الموجه للحكومة، وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. إن الأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.[2]

تاسعا - جدلية التفاضل بين السياستين المالية والنقدية.

تاريخيا، يبدو للمتتبع الجدل الحاصل بين دعاة تطبيق السياسة النقدية، ودعاة تطبيق السياسة المالية، وهو ما تجسده الاختلافات في رؤى كل من الكميين والكينزيين ثم النقديين الجدد؛ وما خلصت إليه هو أنه يجب تطبيق السياستين النقدية والمالية جنبا إلى جنبا، فالسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، لا يمكن بأي حال من الإحوال أن تقوم برسم خطة نقدية بمعزل عن توجهات السلطة المالية في الدولة، وعلى سبيل التدليل لا الحصر فإن وقوع الموازنة العامة في عجز مالي يجبر الدولة على تغطية هذا العجز بطرق منها:

1. إصدار سندات الخزينة قصيرة أو متوسطة الأجل وتوجيهها نحو السوق المحلية.
2. طلب زيادة الإصدار النقدي "زيادة الكتلة النقدية" من طرف البنك المركزي.
3. إصدار سندات الخزينة قصيرة أو متوسطة الأجل وتوجيهها نحو السوق الدولية.
4. تقليل النفقات على المدى المتوسط "سياسة تقشفية" ورفع الدعم المالي أو تحجيمه حتى عن القطاعات ذات الاستهلاك الواسع.
5. مراجعة منظومة الضرائب وحجمها، والتوجه نحو زيادتها خاصة في القطاعات ذات النشاط الواسع.

إن كل هذا الأجراءات المالية منها ما هو متعلق مباشرة بالسلطة النقدية ــ وهذا يؤكد متانة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ــ ومنها ما هو متعلق بصورة غير مباشرة بتوجهات السلطة النقدية.

فعجز الموازنة إذا اعتمد تصحيحه على إصدار سندات الخزينة قصيرة أو متوسطة الأجل وتوجيهها نحو السوق المحلية؛ أو طلبت السلطة المالية زيادة الإصدار النقدي "زيادة الكتلة النقدية" من طرف البنك المركزي؛ فإن هذا التصحيح يرتبط بمدى قدرة البنك المركزي، والقطاع البنكي ككل، التجاوب لتغطية جزء معتبر من هذا العجز المالي.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق، ص 427.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 428.

فحينما توجّه السياسة المالية أهدافها نحو موازنة الميزانية العامة وتغطية العجز فيها، تضع في حسبانها الأهداف التي وضعتها السلطة النقدية حيال تطبيق أدوات السياسة النقدية؛ فإذا كانت ميزانية الدولة، مثلا، تبحث عن تغطية لنفقات مستعجلة فإنها تقوم بإصدار سندات الخزينة وتوجهها نحو البنك المركزي، هذا الأخير إما يقوم بإسالة هذه الورقة مباشرة ويصدر ما يقابلها من نقود قانونية، أو أنه يقوم ــ بعد شرائها ــ بتسويقها وترويجها في السوق النقدية أو المالية بإحثا عن قيم نقدية بها يجلبها من الاقتصاد.

فجدلا، وإذا كان البنك المركزي قد ضبط أهداف السياسة النقدية وفق خطة انكماشية تهدف لامتصاص فوائض من الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد، فإن البنك المركزي لا يمكنه قبول شراء سندات الخزينة لتمويل عجز الموازنة، لأن قبول الشراء، نظريا، يعني الموافقة على عملية إصدار نقدي جديد، يضاعف من حالات التضخم الناتج عن تضخم الكتلة النقدية.

وعليه فأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، يجب أن تكونا متكاملتين ويخدم كل منهما هدفا مشتركا، أو على الأقل لا يناقض هدف السياسة الأخرى؛ ويترجم هذا التنسيق في أعلى مستوى السلطة "الاقتصادية" التي ترسم أهداف كل السياسات المنضوية تحتها؛ في خطة تسمى بخطة السياسة الاقتصادية العامة.

إن حسن التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة بين السياستين المالية والنقدية وباقي السياسات الأخرى يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من كل أداة اقتصادية بدقة.

عاشرا- عينات من نماذج التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

1. خيارات تطبيق السياستين النقدية والمالية بين الكساد والتضخم:

تعمد الدولة في حالات التضخم الحاد إلى إنقاص الإنفاق ماليا، والحد من المعروض النقدي نقديا، فتستحدث الدولة فائضا في الميزانية تؤثر به على أوجه الإنفاق المتعددة؛ وتمايز الدولة بين تقليل حجم الإنفاق الموجه للاستهلاك والرقابة عليه، وبين الإنفاق الموجه للاستثمار وتقييده.

فأثر تقييد الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يحدّ من قدرة الاقتصاد التوسع في العملية الإنتاجية؛ وهو ما يبقي القطاعات الاقتصادية تراوح مكانها في ركود قد يزيد ويدخل الاقتصاد كله في كساد حاد ينتهي به إلى كسادٍ كلّي.

إن "سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية وضرورات التنمية في البلدان النامية". ورغم كل الانتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة خاصة في حالات الكساد لما تتمتع أدواتها من تأثير فعال في التحكم بالظواهر التضخمية، إلا أن تكاثف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية كفيلتان بمعالجة الأزمات فيمكن معالجة ارتفاعات الأسعار بتخفيض حجم الطلب الفعلي بزيادة إيرادات الميزانية عن طريق الاكتتاب بالقروض العامة لامتصاص فائض القوة الشرائية، وفي نفس الوقت يمكن استخدام السياسة النقدية بتقليل حجم الائتمان وبتقييد شروط منحه ورفع تكلفة منحه.

ولقد "وصلت بعض الدراسات إلى حقيقة تتمثل في أن التضخم أمر ضروري ولا غنى عنه للاقتصاد بفرض نفسه من استحداثات التنمية كظاهرة حتمية للتوسع النقدي، تتمثل

في ارتفاعات تضخمية للأسعار، أو كوسيلة حتمية للنمو الاقتصادي تتمثل في سياسة التمويل بالعجز في الميزانية؛ وانتهت تلك الدراسات إلى حقيقة إيجابية تكمن في أن التضخّم هو ثمرة العلاقة السلبية بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن التضخم يعبر عن اختلال التوازن بينهما سواء كان ذلك الخلل التوازني نتيجة تحقق مرحلة التشغيل التام لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتخلف القطاعات الإنتاجية، بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو".[1]

2. محددات نجاح السياستين المالية والنقدية في تحسين ميزان المدفوعات:

إن فعالية الأجراءات النقدية والمالية الانكماشية المؤدية لتحسين ميزان المدفوعات وبوجه أخص الحساب الجاري، تتحدد بعاملين أساسيين هما:[2]

1. مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
2. مدى ما يمكن من أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة الصادرات.

ومن ثمّ يمكن أن تكون هذه الأجراءات فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة، وكلما نتج عن الانخفاض في الطلب الكلي نقص كبير نسبيا في الواردات وزيادة كبيرة في الصادرات.

وتتوقف هذه الأجراءات على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، على حجم المضاعفات التي تظهر قوة كل منها في تغيير مستوى الطلب الكلي: (مضاعف الإنفاق الحكومي، مضاعف الضرائب، مضاعف كمية النقود)؛ فكلما كان حجم هذه المضاعفات كبيرا كلما كانت هذه الأجراءات أكثر قدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

أما مدى ما ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، فهو يتوقف على مدى أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني.

فحيث تمثل المعاملات الخارجية نسبة كبيرة من مجموع المعاملات الوطنية، وحيث تميل كل الواردات والصادرات لأن تكون شديدة الاستجابة للتغيرات في الدخول المحلية، فإن تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى تحسن جوهري في الحساب الجاري بميزان المدفوعات.

3. تباين أثر السياستين النقدية والمالية وضرورة التنسيق للتأثير الإيجابي في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM):

أ. تباين أثر السياستين التوسعيتين النقدية والمالية في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM):

إن أثر زيادة الإنفاق العام سوف تؤدّى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. لذلك فإنّه يتم اللجوء إلى

---

[1] - للاستزادة ينظر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (ط2، ديوان المطوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر: 2006م)، ص ص 159، 162.

[2] - كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، (الدار الجامعية، الاسكندرية: 2002م)،، ص 391، 392.

استخدام السياستين معا ــ السياسة المالية والسياسة النقدية ــ لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وبالتالي المستوى المطلوب من الدخل والفائدة.

ويظهر أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق النقد، من خلال السلطات النقدية (البنك المركزي) التي ترفع من مستوى الدخل بزيادة حجم المعروض النقدي، بدلا من استعمال السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام؛ ونتيجة هذا الأجراء سيتحول منحنى (LM) إلى اليمين، فينخفض سعر الفائدة بفعل زيادة عرض النقود؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، وعن طريق المضاعف يرتفع مستوى الدخل تبعا.

إن الزيادة في حجم الدخل تزيد من حجم الطلب على النقود، إلا أن هذه الزيادة سوف لن تكون بنفس حجم الزيادة في عرض النقود، ومنه سيستمر سعر الفائدة في الانخفاض؛ لذلك نجد أنّ هناك اختلافا جوهريا بين أثر السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وأثر السياسة النقدية السهلة أو التوسعية المعبر عنها بزيادة عرض النقود.[1]

كما أنّ فعالية السياسة النقدية التوسعية يتعدى أثرها من التأثير في سوق النقد إلى التأثير في سوق الإنتاج، لمّا تتبع الدولة نظام أسعار الصرف المرنة، بعكس السياسة المالية التي تكون أكثر فعالية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.[2]

ب. أثر تطبيق سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية على التوازن الداخلي والخارجي:

إحيانا تلجأ الدولة ممثلة في السلطتين النقدية والمالية لتطبيق أدوات متعارضة أو متناقضة للسياستين النقدية والمالية، إلا أن هذا التناقض يُهدف من ورائه إلى تحقيق استقرار وتوازن داخلي أو حتى خارجي؛ وتسمّى هذه الحالة بتطبيق "سياستين متعارضتين"[3].

فمثلا[4] فالدولة تستطيع أن تصل إلى مستوى التوظف الكامل بإتباع السياسة النقدية التوسعية "السهلة" التي تنقل منحنى (LM) إلى اليمين، عند مستوى أقل من سعر الفائدة التوازني، فيكون ذلك سببا مباشرا لزيادة الدخل ونقل رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل، أو تكون حركة رؤوس الأموال إلى الخارج أكبر، فيحدث عجزا في ميزان المدفوعات.

وكبديل لذلك تستطيع الدولة أن تصل إلى التوظف الكامل بإتباع سياسة مالية توسعية والتي تنقل منحنى (IS) إلى اليمين، وعندها سيكون سعر الفائدة أعلى بحيث أن الميزان التجاري الذي ساء يبدأ في التحسن؛ ويمكن الدمج بين السياستين في هذه الحالة للوصول إلى التوظف الكامل وتحقيق التوازنيين

---

[1] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 103، 104.
[2] - أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 266.
[3] - .Two conflicting policies
[4] - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، (دار النهضة العربية، القاهرة: 2007م)، ج 2، ص 1078، 1079.

الداخلي والخارجي بإتباع سياسة مالية توسعية شديدة، وسياسة نقدية انكماشية، حتى تحيّد ــ أو تلغي ــ السياسة النقدية جزءا من السياسة المالية التوسعية.

وعليه فإن سياستين متعارضتين، سياسة مالية توسعية ونقدية انكماشية، إنّما تكونا مطلوبتين في نفس الوقت حتى يتحقق كل من التوازن الداخلي والخارجي.

ج. ضرورة التنسيق المحكم بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار والتوازن ضمن نموذج (IS-LM):

إن تحقيق الاستقرار المنشود يتم عن طريق تفاعل منحنى (IS) و(LM). الناتج عن تطبيق جملة الأدوات للسياستين المالية والنقدية؛ فحينما تتوجه الدولة مثلا نحو مجابهة الفجوة الانكماشية، تتبع سياسة مالية توسعية تتمثل في زيادة الإنفاق العام؛ فينتقل منحنى (IS) نإحية اليمين، ويتقاطع مع منحنى (LM) في نقطة جديدة. أو تواجه هذه الفجوة عن طريق سياسة نقدية توسعية يزيد من خلالها عرض النقود، الذي يفترض أن ينخفض معه سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة مضاعفة الدخل.[1]

ويعتبر تنسيق السياسات النقدية والمالية أمرا جوهريا، لأن الأجراءات التي تتخذ في إحداها تؤثر حتما في الأخرى؛ وعدم وجود تنسيق بين السياسات له آثار سلبية محتملة كثيرة، من انعدام الاستقرار المالي إلى الأداء الاقتصادي الضعيف؛ فعلى سبيل المثال: فإنّ السياسة المالية حينما تتساهل في أخذ قرار كرد فعل إزاء حالة من الركود، يمكن أن تدفع إلى اتخاذ سياسة نقدية أكثر تشددا حتى وإن كانت هذه الأخيرة لا تستطيع التعويض بالكامل عن الاختلال المالي؛ وفي مثل هذه الإحوال فإنه قد لا تحقق السياسة النقدية المتشددة استقرارا في الأسعار.[2]

إنّ استعمال السياستين المالية والنقدية تتطلب مهارة في التنسيق والملائمة؛ بغية التأثير الإيجابي في النشاط الاقتصادي، سواء أكان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الضغوط الانكماشية؛ فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي أثناء فترات التضخم؛ فسيترتب عن ذلك حدوث بطالة، والعكس تماما عندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي أثناء فترات الكساد؛ حيث تظهر مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم تظهر بوادر التضخم من جديد وهذا ما يعرف بمنحنى فيليبس الذي يحلل إشكالية الاختيار بين البطالة والتضخم.[3]

---

[1] - علي غزّاوي، حازم البنّي، دراسات في الاقتصاد، (المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان: 1999م)، ج 2، ج 2، ص 190.

[2] - إليانا كاردوزو وأحمد جلال، السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف، ترجمة أسعد حليم وآخرون (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة: 2004م)، ص 299.

[3] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 108، 109.

كل هذا يبرز ضرورة الاستخدام الجيد لأدوات السياستين النقدية والمالية لتحقيق الأهداف وتجنب التصادم والتعارض بينها، بغية الخروج من حالات الكساد أو الركود أو حالات المستويات المرتفعة للأسعار لنصل بالاقتصاد إلى تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، سواء في سوق السلع والخدمات (سوق الإنتاج)، أو السوق النقدي؛ فحينما يطغى الطلب الكلي على العرض الكلي أو العكس يبتعد الاقتصاد الوطني عن حالة الاستقرار والتوازن المنشود.

خلاصة:

بات قناعة لدى صنّاع القرار أنّه من الصعب أن تطبق السياستان النقدية والمالية بمعزل عن بعضهما البعض، فالسياسة الاقتصادية لها أهداف نقدية وأخرى مالية تسعى لتحقيقها، وتستخدم لتحقيق الأهداف النقدية، أدوات السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي، وتستخدم أدوات السياسة المالية لبلوغ أهدافها المالية؛ وإذا لم يتمكن صانعو القرار الاقتصادي من رسم خطة تنسق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية؛ فسيكون الاقتصاد تحت ضغط تناقض الأهداف.

بالإضافة لذلك فإن للسياسة النقدية أهدافا مالية؛ كما للسياسة المالية أهدافا نقدية، فمثلا إذا عانى الاقتصاد من حدوث موجات تضخمية في أسعار السلع والخدمات، ناتجة عن زيادة الكتلة النقدية، أدت إلى وجود عدم تناسق بين حجم الكتلة النقدية ومجموع السلع والخدمات في الاقتصاد؛ فإن البنك المركزي سيستهدف تحجيم الكتلة النقدية عن طريق الكف عن عملية الإصدار النقدي، أو عدم قبول إعادة خصم الأوراق التجارية، أو أسعار الفائدة...إلخ، ويفاضل البنك المركزي بين هذه الأدوات. وفي نفس الوقت فإن السلطة المالية لا تستطيع التوسع في الإنفاق أو خفض معدلات الضرائب (سياسة مالية توسعية)، لأن ذلك يضعف من فعالية أدوات السياسة النقدية.

إن التناسق عند تطبيق أدوات السياستين النقدية والمالية، يجعل من أدواتهما قادرتين على تحقيق كل الأهداف المبتغاة من وراء بناء السياسة الاقتصادية بكل نجاعة وفعالية. كما أن نجاح تطبيق الأدوات النقدية والمالية يرتبط ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد والنظام المتبع فيه وقدرته على التفاعل مع الأجراءات المالية والنقدية.

فالدول النامية مثلا تستسهل تطبيق حزمة من الأجراءات النقدية لتصحيح الاختلالات، بدل التوسع في الإنفاق كسياسة مالية، وذلك بسبب عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي وعجزه عن مواكبة التوسع في الإنفاق، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الأسعار، فيكون الخيار النقدي هو الأنجع.

وإن كان الأنسب بالنسبة لدول النامية أن تتوجه نحو الإنفاق على المشاريع والمنشئات القاعدية الاقتصادية الكبرى. لكن قلة الموارد المالية وعدم كفاءة اليد العاملة وجاهزية الجهاز الإنتاجي؛ تجعل من السياسة النقدية أسهل في التطبيق.

إن حسن التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة بين السياستين المالية والنقدية وباقي السياسات الأخرى يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من كل أداة اقتصادية بدقة. وعليه فأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، يجب أن تكونا متكاملتين ويخدم كل منهما هدفا مشتركا، أو على الأقل لا يناقض هدف السياسة الأخرى؛ ويترجم هذا التنسيق في أعلى مستوى السلطة "الاقتصادية" التي ترسم أهداف كل السياسات المنضوية تحتها؛ في خطة تسمى بخطة السياسة الاقتصادية العامة. يتحقق من خلالها التوازن والنمو والاستقرار الاقتصادي.